أثر السياسات الصناعية على مرفولوجيا العمالة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة 1990-2013

أ. وليد صيفي
جامعة بسكرة

ملخص:

تعتبر السياسات الصناعية من التدابير الحكومية الناجعة، من أجل التأثير على العرض الكلي في الاقتصاد، إذ يبقى على السلطات العمومية تحديد أهدافها غير المباشرة، والتي على أساسها تتدخل، لتعدّل في ميكانيزمات السوق، من دون المساس بحرّية السوق صراحة، ويبقى فشل أو نجاح السياسات الصناعية مرهونا بفشل أو نجاح الأهداف المرجوة من تلك السياسات، وعلى هذا الأساس، سوف نحاول تأطير المفاهيم الأساسية لماهية هذه السياسات، وعلاقتها غير المباشرة بأهم المتغيرات التي نحن بصدد دراستها، ألا وهي: العمالة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

Résumé :

La politique industrielle considérée comme un outil gouvernementale, très important dans la vie de libre échange, elle influe sur l'offre globale d'une économie, et surtout, sur la structure des producteurs d'une filière, cette dernière est le point de départ de chaque intervention étatique, pour aboutir a des objectifs directes ou –mêmes- indirecte sur le plan de l'emploi, les performances, ..etc. et pour cela, on a essayé de trouver les Canales directes et indirectes pour ces politiques industrielle au niveau des industries agroalimentaires algérienne.

أولا: مفاهيم حول السياسة الصناعية

تعتبر السياسات الصناعية من المفاهيم الدخيلة على اقتصاد السوق، وهي تعد من ضمن التدابير المقترحة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية من ناحية العرض الكلي، وقد أشار اليها علماء الاقتصاد من أجل حل مشاكله المتعلقة: بالندرة والاختيار، باستخدام أدواتها التي سوف نعرضها لاحقا، بعد أن نحاول تقديم تعاريف لها، والاطار العام التي تندرج تحته، ألا وهو موضوع الاقتصاد الصناعي.

01-مفهوم وأنواع السياسة الصناعية

يجب أن نلاحظ في البداية أن مفهوم السياسة الصناعية يصعب تعريفه بدقة، أو تمييزه عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، لأنه لم يظهر في الكتابات الأولى للاقتصاديين الأوائل أمثال آدم سميث و ألفرد مارشال، ولأجل تفادي النظرة الشمولية الوصفية لمفهوم السياسة الصناعية، فالسياسة الصناعية هي طريقة تفكير "هيكلية" ، أي أنها تهتم بـــهياكل الانتاج للاقتصاد المعني، و ليست مجرد حزمة من التدخلات الحكومية القطاعية في اقتصاد السوق. ووفق هذه النظرة توصف السياسات الصناعية على أنها "سياسات العرض " وعكسها "سياسات الطلب[1] "، تلك السياسات التي تؤثر في العرض الكلي للاقتصاد.

تعتبر السياسة الصناعية على أنها تلك التدابير الحكومية التي تؤثر في شيئين : هيكل الصناعة، سلوك المؤسسات الإقتصادية في الصناعة[2].

1.1.أنواع السياسة الصناعية:

من أجل تحديد مفاهيمي لأنواع السياسة الصناعية علينا أن نلتزم بمعيارين رئيسيين هما[3]:

1.1.1..حسب طبيعة خطط التدخل:

هذا الاطار يعتمد كثيرا على توجه السلطات الحكومية للدولة إزاء النهوض باقتصادها نحو توجه معين، وأما طبيعة التدخل هنا تنقسم الى نوعين هي الأخرى:

أ-.خطط المحيط(الهيكل والبنى التحتية):

صممت خصيصا للعمل على هياكل الصناعات، فقد تكون السياسة الصناعية هنا على شكل: تنظيم للمنافسة، التوحيد القياسي –المعياري- للمنتجات la standardisation، ..الخ، ويمكن أيضا أن تكون السياسة الصناعية على شكل: تشريعات للعمل، تشريعات للأجور، فرض شروط للتمويل، تشريعات معينة من أجل السماح لدخول أسواق معينة، ...الخ

ب-.خطط السلوك:

يمكن للسلطات الحكومية هنا أن تؤثر إما: 01) بطريقة غير مباشرة على الأعوان الاقتصاديين، مثلا إبرام عقود حصرية مع أحد الأعوان، زيادة الطلب العمومي الموجه إلى أحد الأعوان ، مساعدات معينة لمجموعة من الأعوان ، إعتماد التأثير من بعيد، ...الخ، وإما:02) بالتأثير على الأعوان مباشرة، خاصة باعتماد أسلوب الحصص وشراء أسهم شركات معينة للتأثير على المنافسة والسلطة السوقية للصناعة أو السوق المعني، إعتماد التأثير من قريب، ..الخ

2.1.1.حسب مجالات خطط التدخل:

أ-.التدابير الأفقية:

سميت أفقية لأنها تمس عددا معينا من الصناعات ، ويمكن لها أن تكون هنا،إما:01) سياسات ظرفية (سياسات السعر، إعانات المصدرين، ...الخ)، وإما: 02) سياسات تتعلق بالتنظيم الصناعي (سياسات تنظيم المنافسة، سياسات مراقبة التركيز ...الخ).

ب.التدابير العمودية (الانتقائية):

يمكن اعتبارها أكثر انتقائية sélective ، وأكثر نشاطا من السابقة، لأنها تمس عددا معينا من المؤسسات الاقتصادية في ذات الصناعة، من أجل مثلا: حماية شعبة معينة، دعم الشغل في شعبة معينة، ..الخ، وعلى اختلاف أسمائها فهي تنتهج نفس الأهداف ، هناك من يسميها: سياسات المؤسسات، سياسات الفروع، سياسات المشاريع، سياسات الشعبة.

ثانيا: أدوات السياسة الصناعية:

ان أدوات السياسة الصناعية تختلف باختلاف محيط وخطط التدخل، وعلى العموم يمكن اصطلاح أغلب أدوات السياسة الصناعية على النحو التالي[4]:

1.سياسات الترخيص الصناعي

2.سياسة الحماية الجمركية

3.سياسة القروض الصناعية

4.سياسة المشتريات الحكومية

5.الاعفاء من ضرائب الشركات

6.سياسة سعر الصرف

7.سياسة تنظيم الاحتكارات

ثالثا: السياسة الصناعية والاقتصاد الصناعي

ان منهجية الاقتصاد الصناعي ترتكز على بناء تصوري، يتميز بدراسة سلسلة من العلاقات السببية بين أربعة عناصر ، تنسق بينها السياسات الحكومية، هذه العناصر هي كالتالي[5]:

01-الشروط القاعدية:

ان الشروط القاعدية لقيام الصناعة في أي نشاط اقتصادي تمس جانبي العرض والطلب معا، أي أن قيام الصناعة قبل كل شيء متعلق بمدى مرونته ازاء الشروط القاعدية، لأن دراسة الجدوى الاقتصادية لا تتوقف على الجوانب التقنية (عوائد رؤوس الأموال، الربحية، الاستقلالية المالية، ...الخ)، بل تتعدى ذلك بكثير، لأن ميدان دراسة السوق كبير ويمكن أن يكون أقل عنصر تم إهماله يودي بالاستثمار، وبالتالي تتكون الشروط القاعدية مما هو آت:

أ-جانب العرض:	ب-جانب الطلب:
01-مرونة الطلب	01-التكنولوجيا
02-السلع الاحلالية	02-المواد الأولية
03-العوامل الموسمية	03-الجماعات النقابية
04-معدل نمو السوق	04-دورة حياة المنتوج
05-الوضعية الجغرافية	05-الوضعية الجغرافية
06-مناهج الشراء	06-اقتصاديات الحجم
07-الطلبيات الجماعية (الجماعات المحلية)	07-الاقتصاديات المتوسعة

02- هيكل الصناعة:

هيكل الصناعة له عدة مفاهيم، أي يمكن النظر لهيكل الصناعة من عدة نواحي، أهمها:

1.2.من حيث تركيب الصناعات:

- صناعات وسيطية
- صناعات استهلاكية
- صناعات رأسمالية

كل العناصر السابقة اعلاه ومدى اسهام كل منها في الناتج الصناعي الكلي، والعمالة الكلية في قطاع الصناعة.

2.2. من حيث طبيعة وشكل السوق:

-مدى وجود عوامل احتكارية، أو عوامل تنافسية في السوق

03- تحليل سلوك المنشآت الصناعية:

أهم العوامل التي تؤثر على سلوك المنشآت الصناعية فيما يتعلق بتحديد حجم الانتاج، المبيعات وتحديد سعر السلعة المنتجة، هي:

-الاهداف التي تسعى المنشأة الى تحقيقها

- هيكل الصناعة من حيث شكل السوق الموجودة في الصناعة (هل هي احتكارية أو تنافسية..)

04-السياسات الحكومية:

وهي السياسات التي تتبعها السلطات الحكومية، وتستطيع من خلالها أن تؤثر على حجم الاستثمار في الصناعة، ونموه، وإمكانية دخول منشآت جديدة في الصناعة، وعدد المنشآت في الصناعة وحجمها، وبالتالي التأثير على هيكل الصناعة ودرجة التركيز ثم على المنافسة أو الاحتكار.

رابعا: تقسيم الجهاز الانتاجي وتحولات العمالة

إن تحليل هياكل العمالة للفروع الصناعية يسمح بمعرفة العلاقة بين : مستوى تنظيم نظام انتاجي معين والهياكل الخاصة بالكفاءات العاملة في ذات النظام الانتاجي، كما أن تحليل العلاقات العمودية لمؤسسات الشعبة تسمح بمعرفة الاشكال الجديدة لهياكل العمالة للشعب ذات العلاقات العمودية فيما بينها. كما أن تحليل هياكل العمالة في الفروع يسمح بتحديد الاطار التحليلي للأداء الاقتصادي للفرع الصناعي المعني، وذلك بالربط بين الفروع الصناعية ذات الأداء العالي وهياكلها العمالاتية (درجة التأهيل القطاعي) ، ويسمح أيضا بدراسة العلاقة بين الفروع ذات التوجه العالمي وتحركات العمالة داخل نفس الفرع، كذلك بدراسة درجة الأداء الداخلي (معدل الاستثمارات داخل الفرع، معدل الهامش في الصناعة ...الخ) ودرجة هيكلة العمالة من ناحية الكفاءة ... الخ،

يعتبر الفرع من الصناعة الوحدة المرجعية لكل تدخل حكومي في ذات الصناعة في إطار السياسة الصناعية6، كما أن التدخلات الحكومية (المادية والتشريعية-التشجيعية أو التثبيطية)، لا تتم على مستوى الشعبة أو الصناعة ككل، بل على مستوى "الفرع" من الصناعة، وعبر الزمن يعود أصل هذه التدخلات على مستوى الفرع بسبب ما يعرف بـــ: الأثار الخارجية للفرع المعني، هذه الأثار الخارجية التي سببها نتائج ومخرجات العلاقات التجارية البينية بين مجموعة من الشّعب داخل الفرع الصناعي الواحد، فأحيانا العلاقات التجارية بين وحدات الانتاج تنتج عنها آثارا خارجية (إيجابية كانت أو سلبية) تسعى السلطات العمومية الى تسليط الضوء عليها وتعزيزها-إذا كانت إيجابية-، أو تثبيطها وإضعافها (إذا كانت سلبية) ، والأمثلة عديدة، مثلا: 01/ تشجيع الاندماجات بين الشركات التي من شأنها خلق مناصب عمل في الوطن، تشجيع الشركات التي تتمتع بحس المسؤولية الاجتماعية اتجاه محيطها الاجتماعي والتي تدعم النشاطات الرياضية والثقافية والعلمية في دولة ما، تشجيع خلق المؤسسات الاقتصادية الخالقة لمناصب العمل...الخ، ومن جهة أخرى، محاربة أشكال اللامسؤولة الاجتماعية الممارسة من قبل الشركات الصناعية ذات الافرازات الغازية الضارة بالبيئة، بفرض رسوم عليها تعرف باسم: الرسوم البيغوفيانية taxes pigouvienne، محاربة كل أشكال الاندماج التي من شأنها خلق كارتلات محتكرة تؤثر مستقبلا على رفاهية المجتمع ... الخ، وغيرها من اشكال التدخل الحكومي على مستوى الفروع من الصناعة –كل حسب اختصاصه-.

على النقيض من الدراسات الاقتصادية الخاصة بالتنظيم الصناعي داخل النسيج الاقتصادي لدولة ما، اهتم كثيرا أصحاب الاقتصاد الصناعي بدراسة التدفقات البينية الحاصلة بين شعب وفروع النشاط الاقتصادي، من سلع وخدمات وتبادل للتكنولوجيا والمعلومات، غير أنهم لم يهتموا بنفس الدرجة بتبادل "اليد العاملة"، ولأن هذا الأخير يخضع لقوانين خاصة، نظرا لعدم توفر المعلومات الوطنية حول تدفقات اليد العاملة من/وإلى شعبة ما، والى افتقار المحاسبة الوطنية الى فرع خاص بالمحاسبة الاجتماعية يبين التدفقات البشرية من اليد العاملة، من و/إلى شعب أو فروع معينة، كل هذا مع غياب المعلومة

المناسبة في الوقت المناسب جعلت المهتمين يشيرون إلى ظاهرة حركية العمالة بين الشعب المتقاربة للفرع الواحد، أو عدة فروع في التنظيم الصناعي الواحد، ولكن دون التحكم في مؤشراتها أو تكميمها7.

بدأت محاولة قياس التدفقات الحاصلة بين شعبتين أو فرعين، أو حتى صناعتين في بداية الستينات، بوضع كل نشاط داخل نموذج المدخلات/المخرجات، الذي يحاكي نموذج "ليونتيف" ولكنه خاص باليد العاملة، وبالحديث على هذا النموذج قامت بعض المحاولات بالبحث عن تدفق اليد العاملة بين عدة قطاعات كبرى مثل: قطاع الفلاحة /البناء والاشغال العمومية/ الصناعة. كلها أو بعضها مع قطاع الخدمات، واستنتج المهتمون بأن حركية اليد العاملة تخضع للتطور الحاصل في النسيج الصناعي للبلد المعني، والى ظهور تنظيمات صناعية جديدة كل مرة يتبعها إعادة توزيع للكفاءات واليد العاملة وفق خارطة قطاعية وطنية8.

بدون شك، يبقى الإشكال الرئيسي الحائل بين تطبيق هذا المنهج في التحليل هو غياب المعلومة الكاملة، إذا أمكننا قياس كل التدفقات المادية الحاصلة بين المؤسسات والشعب، إلا أننا لا يمكن أن نقيس التدفقات البشرية لأسباب كالتالي: قد يتوقف عامل معين عن العمل فجأة ، ولأسباب لا نعرفها ، والسؤال المطروح هنا كيف نعرف أنه لن يقوم بالعمل ثانية في نشاط اقتصادي معين يوما ما؟ ، هذا من جهة، أما من جهة أخرى كيف ننشئ بنك معلومات مستدام يبين عدد العمال الذين انتقلوا في فترة زمنية معينة للعمل من صناعة الى أخرى وفي منطقة جغرافية أخرى؟، الجواب هو، يمكن أن نستعين بالمعلومات الواردة في شبكات الصناديق الوطنية للتأمينات نعم، ولكننا لكي ننجح في هذا المنهج على السلطات العمومية التي تسعى الى تحقيق الكفاءة في سياساتها الصناعية أن تسمح للباحثين والمتخصصين بالاطلاع على قواعد البيانات بالتفصيل –مع تحفّظ-، على الأقل هذا يساعد في التنبؤ بحركية اليد العاملة بين القطاعات على المدى القصير والمتوسط، وبالتالي التنبؤ بمستوى ودرجة التشغيل في الصناعة الواحدة-حسب مقاربة الكفاءات-. والشكل التالي يبين حركية العمالة المتوقعة في الفرع الواحد وحسب القطعة[9].

إن نزعة تحول العمالة من شعبة الى أخرى، أو من فرع إلى آخر تتحكم فيه عدة متغيرات ، أكثرها بروزا هي ان تركيب الفروع الصناعية بطريقة معينة مهم جدا، لأننا نلاحظ قبل كل شيء أن الفروع ذات العلاقات فيما بينها (تبادل تجاري) تتميز بعلاقات تقنو-إقتصادية منتظمة، ومن جهة أخرى ، فإن تركيب الفروع المقدمة أعلاه مبني على هذا التقارب التقنو-اقتصادي -كل فرع حسب تخصصه-، أي أن الشعب المتراصفة بجانب بعضها هي تلك التي لديها فواتير فيما بينها (تبادل للسلع والخدمات)، لو نلاحظ مثلا: فرع مواد البناء لديه مبادلات مكثفة لليد العاملة بينه وبين فرع التعدين ، هذا لأنه هناك تقارب في سيرورة العمل. هذا يعني أن التقارب التقنو-اقتصادي للفروع يساعد على حركية اليد العاملة بين الفروع الانتاجية، ولكنه ليس المتغير الوحيد. لأنه حتى التشابه في المؤشرات العمالية للفروع يلعب دورا مهما في تيسير انتقال العمالة من فرع الى آخر (مثلا: التأهيل الضعيف، التشغيل المكثف للعنصر النسائي في فروع مثل النسيج، الجلد والأحذية)، التقارب الجغرافي الذي يسمح بحركية العمالة من فرع الى آخر بسبب المسافة، ..كل هذه الأسباب تبقى قليلة رغم تأثيرها الكبير في حركية العمالة من فرع الى آخر.

وعوامل أخرى، مثل: التكوين الأكاديمي، السن، المؤهلات المهنية-عامل الخبرة-، عوامل اجتماعية ونفسية، تشريعات حكومية، اختلاف الأجور بين الصناعات، ازدهار أو تلاشي الصناعات ..الخ، وغيرها من الأسباب الكثيرة التي تحث العمالة على الانتقال من صناعة الى أخرى تبقى محل استكشاف في بحوث أخرى.

خامسا: نموذج الدراسة المقترح (جوانب التدخل والنتائج المحتملة)

أثر السياسات الصناعية على مرفولوجيا العمالة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

(نموذج amont/aval، المؤشرات التقنية الكفائية للعمالة في الشعبة والفرع، مدونة النشاطات ومدونة المنتوجات الجزائرية...)

في دراستنا أسفله، سوف نحاول قدر الامكان رسم نموذجنا التحليلي والتفسيري ، الذي نعتبره الأداة الأمثل لدراسة حركية العمالة في الفرع والشعبة من صناعة معينة، كما نحاول قدر الإمكان رسم التأثيرات الحكومية على عناصر الفرع انطلاقا من سياساتها الصناعية، وخاصة الأدوات المستخدمة والأثار المرغوبة من وراء هذه السياسات [10] .

01: مخطط التقسيم للفرع

إرتأينا في نموذجنا هذا الاستعانة بمخطط التقسيم الصناعي للاقتصاد الصناعي المبني على علاقة الفرع من الصناعة بالصناعة بحد ذاتها، كما أضفنا إليه فكرة تقسيم القطعة المتكونة من مجموعة من الشعب الى جزء يتعلق بالمنبع، وجزء المركز، وجزء المصب للقطعة المعنية، وعليه يمكننا أن نعتبر القطعة من الفرع (سواء قطعة المنبع، المركز ، أو قطعة المصب) اعتبرناها كيانا يشبه الفرع من الصناعة، لأنه حتى القطعة لديها مدخلات ومخرجات هي الأخرى. أنظر الشكل التالي:

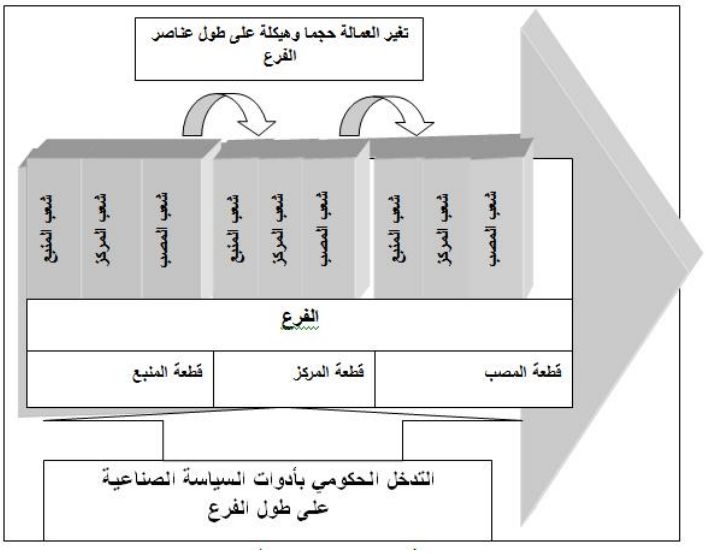

أثر السياسات الصناعية على عناصر الفرع

بالنظر الى النموذج أعلاه، نلاحظ إدخال تعديل على نموذج الاقتصاد الصناعي في تحليل الفرع من الصناعة، وذلك بإضافة فكرة تقسيم القطعة من الفرع الى مجموعة من الشعب (شعب المنبع، المركز وشعب المصب)، من أجل دراسة السببية التي تحدثها أدوات السياسة الصناعية على العناصر المكونة للقطعة، وعلى طول الفرع من الصناعة. هذا من جهة ، أما من جهة أخرى، فحاولنا رسم الأسهم المقوسة أعلى النموذج التي تبين تحرك العمالة (التغيرات الحاصلة في العمالة) حجما وكفاءة (هيكلة)، ونقصد بالهيكلة في العمالة نعني الكفاءات العمالية، التي تتأثر بالسياسات الصناعية، مثلا: في صناعات الحليب تشترط السلطات العمومية على أصحاب المؤسسات المنتجة للحليب ومشتقاته أن توظف مهندسين في البيولوجيا –واحد على الأقل-، من أجل منح الترخيص لمزاولة النشاط الانتاجي، والأمثلة عديدة.

في النموذج المهجن أعلاه نلاحظ أن أسهم تحرك العمالة على طول الفرع، من منبعه الى مصبه لا تعني حركية باتجاه واحد، وإنما الفكرة يمكن أن تحدث بالعكس، أي أن التوجه قد يصلح بأن يكون من المصب نحو المركز، ونحو المنبع، والأمثلة عديدة على ذلك، مثلا: توجه بعض العمال بعد تقاعدهم الى نشاط تربية الأبقار الحلوب، أو الأبقار المعدة للذبح من أجل مزاولة نشاطات الامداد الأولي لمادتي الحليب واللحم، نظرا لمعرفتهم بحاجة السوق المحلي لهذين المادتين، أي أن

معارفهم السابقة أتاحت لهم فرصة الولوج الى أسواق المواد الأولية للشعبة المعنية، كما أن توجههم لهذا النشاط جاء نتيجة دعم السلطات العمومية له، خاصة لمن لهم الخبرة في مجال استهلاك اللحوم والحليب بكل مشتقاته.

بالاضافة الى النموذج المقترح أعلاه، إرتأينا أن ندرج المخطط التالي، والذي يوضح : منبع، مركز ومصب فرع الصناعات الزراعية الغذائية كما هو معروف عالميا[11]:

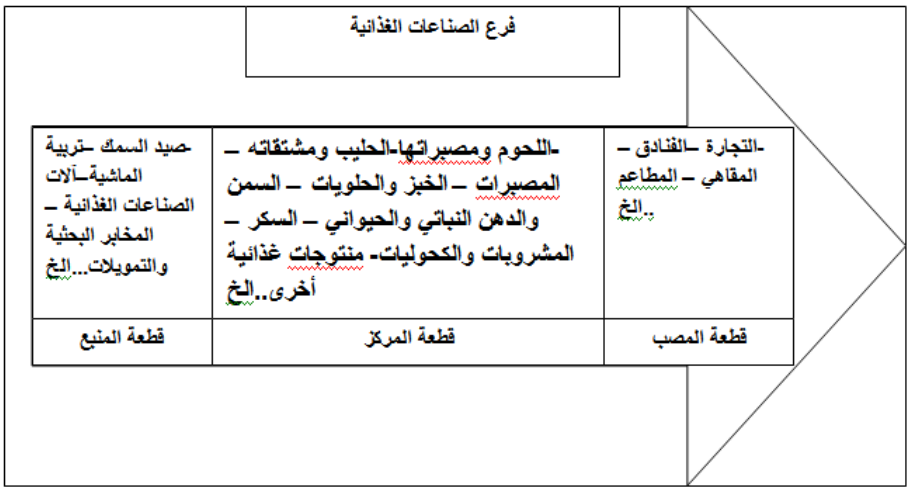

فرع الصناعات الغذائية وقطع (المنبع،المركز،المصب)

02:المؤشرات القياسية لقياس حجم وهيكلة العمالة في الفرع:

الغاية من النسب العمالية والمؤشرات الكفائية تكمن في معرفة نسب التحول ومعدلات التقنية (معدل الكوادر، وأصحاب الكفاءات المهنية بالأخص) في شعبة معينة، لكي يمكننا استنتاج مدى استعداد العمالة في الشعبة من التحكم في الآلية والتكنولوجيا التي تفرضها متطلبات الاستثمار في الشعبة، وكذلك محاولة تسليط الضوء –دراسة وصفية- عن حالة شعب فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر[12]:

01/ مؤشر التحول الشامل:

إن اتساع التحولات العمالية الهيكلية يمكن أن نفهمها انطلاقا من مؤشر التحول الشامل، الذي يسمح بتقييم مستوى التعديلات لهيكل الكفاءات في الفرع ، ويصاغ كالتالي:

$$T_f = \sum_{i=1}^{k} |P_{fi}(t+1) - P_{fi}(t)| = \sum_{i=1}^{k} |\Delta P_{fi}|$$

حيث:

- i= 1,2,…,k
- P_{fi} : نسبة التغير في العمل الاجمالي من العمالة الكفؤة (i) في الفرع المعني، بين الفترة (t)، و (t+1).

مثال: نفترض وجود شعبة صناعات الحليب ومشتقاته، وهي تتميز بهيكلة عمالية ذات كفاءة معينة (مهندسين، تقنيين، عمال ذو كفاءة مهنية)، ونسبة تغير كل كفاءة في الثلاث سنوات السابقة هي على التوالي: 10%، 15%، 20% .

وبالتالي فإن مؤشر التحول الشامل يساوي الى : 10+15+20=45%.

أما تفسير هذه النسبة، فيعني أن شعبة الحليب ومشتقاته تغيرت بنسبة 45% ، وهي نسبة تبين مدى دخول أو خروج أصحاب الكفاءات للعمل في المؤسسات الناشطة في شعبة الحليب، أما الأسباب ترجع الى حجم الاحصائيات التي تتوفر لدينا.

02/ مؤشر مساهمة نوع كل كفاءة (i):

إنطلاقا من مؤشر مساهمة نوع كل كفاءة (i) في عملية التحول الهيكلي، يمكننا أن نقيس مدى مساهمة كل كفاءة (مهندسين، تقنيين، كفاءات مهنية) في عملية التحول الهيكلي كالتالي:

$$C_{\mathbf{fi}}=\frac{|\Delta P_{fi}|}{T_f}$$

حيث: C_{fi} هو نسبة (معدل) مئوية تبين مدى مساهمة كفاءة (i) (مهندسين، تقنيين، أو عمال مؤهلين..الخ) في التغيير، وهو يشبه معامل التحديد في الاحصاء.

03 /معدل التقنية في الفرع (taux de technicité) :

وهو يقيس وزن العمالة للمهندسين والتقنيين من إجمالي العمالة المتواجدة على طول الفرع، ويصاغ كالتالي:

$$TT_{\mathbf{f}}=\frac{(L_{f1}+L_{f2})}{\sum_{i=1}^{k}L_{fi}}$$

حيث: $L_{\mathbf{f1}}$ و $\mathbf{L_{f2}}$ هو عدد المهندسين والتقنيين على طول الفرع على الترتيب. أما $\sum_{i=1}^{k}L_{fi}$ فهو مجموع العمالة الاجمالية على طول الفرع أيضا (في المنبع، المركز والمصب).

03-نتائج تدخل السلطات العمومية في فرع الصناعات الغذائية:

ان أي تدابير حكومية لها نتائجها المباشرة وغير المباشرة على الصناعة المعنية، وبالإسقاط على فرع الصناعات الزراعية الغذائية، توصلنا الى النتائج الهيكلية التالية:

01- ان السياسات الصناعية هي تلك التدابير الحكومية التي تؤثر في هيكل وسلوك المؤسسات في القطاع، وهذا له تأثير غير مباشر على حجم وهيكل العمالة (الكفاءات) في ذات الصناعة.

02- ان السياسات الصناعية الممارسة على شُعب (les branches) فرع الصناعات الزراعية الغذائية هي سياسات أكثرها أفقية تتعلق بالفرع ككل، أما السياسات الانتقائية فنجدها في الشعب الاستراتيجية: الحليب ومشتقاته، الحبوب ومشتقاتها، المشروبات.

03- ان التأثيرات الناتجة عن سياسات الدولة اتجاه الشعب الاستراتيجية جعلت هيكلة العمالة تتميز بما هو آت:

أ- شعبة الحليب ومشتقاته: تتكون من إطارات بنسبة (12.55%)، كفاءات مهنية (12.57%)، والبقية منفذون للعمليات (74.18%)، درجة التقنية (25.12%)، هذا يعني أن هيكلة العمالة من ناحية الكفاءات ضعيفة، وهذا يعكس ضعف الشعبة من ناحية الموارد البشرية المؤهلة.

ب-شعبة الحبوب ومشتقاتها: تتكون من إطارات (9.43%)، كفاءات مهنية (14.97%)،منفذون للعمليات (76.25%)، درجة التقنية (24.4%)،وهذا يعكس الخاصية التايلورية للمؤسسات الناشطة في ذات الشعبة، والتي تعتمد على اليد العاملة غير المؤهلة في عمليات الانتاج لذات المادة.

جـ-شعبة المشروبات: تتكون من اطارات (9%)، كفاءات مهنية(13.19%)، منفذو عمليات (76.25%)، درجة التقنية (22.19%)، وهذه المؤشرات تعكس ضعف اليد العاملة المؤهلة لذات الشعبة من جهة، والى احتمالية عدم جودة منتوجات هذه الشعبة من جهة اخرى، وهذا ما تبينه النتائج الضعيفة لجدول الصادرات حسب التقارير الرسمية.

04- لقد قامت الدولة الجزائرية بتشجيع الاستثمار الخاص عموما، ولكنها اغفلت الجوانب الخاصة بالاستثمار المتعلقة بخصوصية كل قطاع، اذ أنها اعتمدت على النتائج حجما، أكثر منها نوعا.

05- لقد ركزت السلطات العمومية على جانب امتصاص البطالة في برامجها التنموية بانتهاج سياسات صناعية افقية، الغاية منها خلق اكبر عدد ممكن من المؤسسات الاقتصادية، مع تهيئة المناخ الاستثماري المهجن لتلك المؤسسات الناشئة.

06-بالتوازي مع برامج الادماج الاجتماعي للشغل، سهلت السلطات العمومية خلق المؤسسات الاقتصادية في أي قطاع نشاط، مع الحد الأدنى للشروط في نهاية التسعينيات، وبداية الألفية الجديدة بالأخص، والغاية من هذه التدابير هو خلق مناصب شغل بطريقة غير مباشرة.

07- يعتبر فرع الصناعات الزراعية الغذائية مجالا مازال يمكنه امتصاص العدد الكبير من اليد العاملة العاطلة عن الشغل، لأنه لا يتميز بمستوى تكنولوجي عالي، ولأنه يعتمد على اليد العاملة المنفذة بدرجة كبيرة، وبدرجة اشراف (معدل التقنية) ضعيفة نسبيا، وهذا ما لاحظناه في شُعب النشاط المذكورة في النقطة رقم 03.

08- في مجال التوجه نحو التصدير، مازال فرع الصناعات الزراعية الغذائية ضعيفا، إذ أن أغلب مؤسساته (الصغيرة والمتوسطة وليست المجمعات الصناعية الكبيرة) تنشط في حيزها الجغرافي الولائي أو الجهوي ان صح القول.

الهوامش:

[1] Christian Stoffaës, Les réorientations de la politique industrielle, persee, 1980, p2 (document generé le 08/06/2016).

[2] Yves Morvan.La politique industrielle française depuis la Libération : quarante années d'interventions et d'ambiguïtés .Revue d'économie industrielle, Année 1983, Volume 23, Numéro 1p. 25

[3] صيفي وليد،"السياسة الصناعية: دراسة حالة صناعة التأمين في الجزائر للفترة 1995-2008"، مكتبة الوفاء القانونية، جمهورية مصر العربية، 2016، ص74

[4]أحمد سعيد بامخرمة.إقتصاديات الصناعة.السعودية: دار زهران للنشر والتوزيع ط1. 1994 . ص 251

[5] صيفي وليد، مرجع سابق، ص 69، أنظر أيضا:

-Thierry Pénard, Cours d'Economie industrielle.1Licence 3 Economie-Gestion.université de rennes.france.Année 2006-2007

[6] Godefroy dang nguyen, » économie industrielle appliquée » , librairie Vuibert, octobre 1995, paris, France, p47

[7] أنظر مفاهيم مثل: أنتروبيا (تلاشي وخلق) المؤسسات، الاندماج والتركيز الصناعي وحركية العمالة،

[8] Organisation industrielle et flux intersectoriels de main-d'œuvre -Proposition de méthode (1)Michel Bellet, Stéphane Lallich, Maurice Vincent ; Revue d'économie industrielle, vol. 65, 3e trimestre 1993. pp. 36-56;.. voir aussi : http://www.persee.fr/doc/rei_0154-3229_1993_num_65_1_1487

[9] نفس المرجع السابق.

[10] أنظر أصول الفكرة وأصحابها مثل:

-André Torre « Sur la signification théorique du modèle d'offre multisectoriel » , Revue économique, volume 44, n°5, 1993. pp. 951-970; ou : http://www.persee.fr/docAsPDF/reco_0035-2764_1993_num_44_5_409490.pdf

[11] Godefroy dang nguyen, »économie industrielle appliquée », librairie vuibert ; 1995, paris, France, p88

[12] Khaled Bouabdallah, Relations verticales et structures d'emploi , Revue d'économie industrielle, vol. 73, 3e trimestre 1995. pp. 45-64;